الأمم المتحدة S/PV.7218

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢١٨**

الخميس، ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسانا	(رواند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيد بلِس
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد محمد عبدالعزيز، وزير الخارجية والتعاون الدولي في ليبيا.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد متري، الذي ينضم إلى اجتماع اليوم عبر دائرة تلفزيونية مغلقة من بيروت.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد متري.

السيد متري (تكلم بالإنكليزية): عندما قدمت آخر إحاطة إعلامية للمجلس قبل ستة أسابيع (انظر S/PV.7194)، أشرت إلى المخاوف المتزايدة فيما بين الليبيين إزاء احتمال نشوب صراع طويل الأمد. إن الوتيرة السريعة للتطورات التي حدثت في طرابلس خلال الأسبوعين الماضيين تجسيد للانقسام العميق على الساحة السياسية الذي لا يزال يخيّم على البلد،مما يقوض العملية السياسية الوليدة.

وفي الواقع، نحن الآن في خضم مواجهة شاملة بين جماعتين رئيسيتسن متنافستين في العاصمة الليبية. وتتجسد مظاهر تلك المواجهة التي ولدت من رحم الاستقطاب السياسي العميق في مطار البلد الدولي. إن الحادث الذي وقع في بداية الأمر، في ٥ تموز/يوليه، بين عناصر من كتائب متنافسة عند نقطة تفتيش في حي جنزور بطرابلس، حيث يوجد مقر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تصاعد بسرعة ليتحول إلى سلسلة من الاشتباكات الرئيسية في عدد من المناطق في العاصمة. والكثير من عمليات القتال خلال الأسبوع الماضي تركزت على محاولات جماعات مسلحة مختلفة السيطرة على مطار طرابلس الدولي. وأدت المعارك إلى تعطيل الحركة الجوية والسفر جوا من المطار الذي توقف عن العمل منذ ذلك الحين. و لم تلق دعوة الحكومة المؤقتة في البلد إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار آذانا صاغية حتى الآن. كما أن الحكومة تدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف قوي. وسوف أترك المجال للوزير عبد العزيز ليقدم مزيدا من الشرح بشأن دعوة الحكومة.

وبما أن عدد العناصر العسكرية التي يتم حشدها وتوطيد وجودها آخذ في الازدياد، ثمة شعور متزايد باحتمال حدوث تصعيد كبير ووشيك في النزاع. إن المخاطر كبيرة بالنسبة لجميع الأطراف. وفي شرق ليبيا كان هناك تصعيد للمواجهة في الأيام القليلة الماضية. وتعرّض مطار بنغازي الدولي للقصف مرارا وتكرارا و لم يعد يعمل الآن. وفي ظل استمرار العمليات العسكرية بين القوات تحت قيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر من جانب، والجماعات التي وصفها بالإرهابيين، فقد استمرت بلا رحمة حملة الاغتيالات والاختطاف التي تستهدف الناشطين المدنيين والسياسيين. وفي يوم الانتخابات، طعنت الناشطة السياسية والشخصية البارزة في مجال حقوق الإنسان، سلوى بوقعيقيص وقتلت رميا بالرصاص في الدار التي تقيم فيها في بنغازي. واختفى أيضا زوجها الذي كان برفقتها، في حين قتل حارسهما فيما بعد أثناء احتجازه. وقد كانت عمليات الاغتيال هذه مروعة للغاية حتى في بلد ما فتئ يشهد العنف على أساس يومي.

وبسبب القتال الذي نشب مؤخرا في طرابلس والمناطق المحيطة بالمطار، فقد أصبحت الحرب على مقربة من مجمع البعثة التي تلقت ضربات مباشرة من المدافع الرشاشة من العيار الثقيل والمتوسط على حد سواء. وقد كنا في خطر شديد من أن نجد أنفسنا في خضم مواجهة عسكرية مع توفر مؤشرات وإنذارات تفيد باحتمال تصعيد القتال في المنطقة المحيطة بمقر البعثة. وبالنظر إلى تدهور الحالة في العاصمة وإغلاق مطار طرابلس الدولي وتزايد الخطر الأمني الذي تواجهه البعثة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على قدرة الموظفين على أداء عملهم، فقد اتخذ قرار أوّلي بسحب الموظفين الدوليين الموجودين في البلد. ولم يكن ذلك قرارا سهلا. وقد أوضحنا أنه لم يعد بوسع البعثة أن تضطلع بعملها، في ذات الوقت الذي يتعين فيه كفالة سلامة وأمن موظفينا البالغ عددهم ١٦٠ موظفا من المقيمين حاليا في طرابلس. وقد كان الخطر من الشدة إلى حد صدرت فيه التعليمات للموظفين بالتنقل بين مكاتبهم وأماكن إقامتهم بارتداء السترات الواقية من الرصاص والخوذات، وهو تدبير أمني لم يسبق لنا أن شهدناه في طرابلس. ونتيجة لذلك، فقد أرغم الموظفون على البقاء في المقر لعدة أيام.

وفي يومي ١٣ و ١٤ تموز/يوليه تم إجلاء مجموعات كبيرة من الموظفين الدوليين عن طريق البر إلى تونس في قوافل من المركبات المدرعة، في حين بقيت مجموعة صغيرة من الموظفين في طرابلس. وليس هذا سوى إجراء مؤقت، وستتم مراجعته في أقرب وقت ممكن بمجرد تحسن الحالة الأمنية في البلد. وقد أبلغت السلطات الليبية بذلك وأعربت عن تفهمها الكامل لذلك الإجراء. وقد ألقت التطورات العسكرية الجارية في طرابلس خلال الأسبوعين الماضيين بظلال قاتمة على الانتخابات التي جرت في ٢٥ حزيران/يونيه لانتخاب ٢٠٠ من أعضاء مجلس النواب الذي سيحل محل المؤتمر الوطني العام.

وخلافا للانتخابات التشريعية السابقة التي جرت في عام ٢٠١٢، فإن القانون الانتخابي لا يتضمن أية أحكام بشأن التمثيل النسبي للأحزاب السياسية. وقد تعيّن على المرشحين خوض الانتخابات على أساس فردي. وخُصِّص اثنان وثلاثون من مقاعد المجلس للنساء.

وذهب ما يزيد قليلا على ٤٠ في المائة من ١,٥ مليون من الليبيين المسجلين إلى صناديق الاقتراع في يوم الانتخابات للتصويت لمن يختارونه بين المرشحين البالغ عددهم ١٧١٤ مرشحا. وفتحت ٩٧ في المائة من مراكز الاقتراع أبوابها للتصويت، غير أنه لم يجر الاقتراع في مدينة درنة الواقعة في الجزء الشرقي من البلد. وقاطعت الانتخابات بعض الفئات الجهوية – الجهوية هي الكلمة التي نستخدمها لتحديد الأقليات العرقية أو الثقافية في المناطق الواقعة غربي طرابلس وفي الكفرة أيضا. وقد تأثرت عملية الاقتراع في ٢٤ مركزا من مراكز الاقتراع في شتى أنحاء البلد سلبا بأعمال العنف، وخصوصا في بنغازي وسبها والزاوية وسرت وأولباري. وقتل أحد المرشحين. وبسبب تعطيل عملية الاقتراع فإن هناك ما مجموعه ١٢ مقعدا تمثّل ست دوائر انتخابية فرعية ما تزال شاغرة إلى حين إجراء الاقتراع في تلك المناطق. وفي أعقاب الإعلان عن النتائج الأولية في ٦ تموز/يوليه، لم يتأهل ٤١ مرشحا وفقا لقانون العزل السياسي والإداري. ومن المتوقع الإعلان عن النتائج النهائية في ٢٠ تموز/يوليه.

وقد أعربتُ في إحاطتي الإعلامية إلى المجلس في الشهر الماضي عن اعتزامي الدعوة إلى عقد اجتماع يشارك فيه ممثلون للجهات الليبية الرئيسية الفاعلة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن العديد من المسائل ذات الأهمية المحورية بالنسبة لعملية الانتقال. وكانت تلك المسائل ستشمل مبادئ التفاعل السياسي والأولويات الوطنية للفترة المتبقية من الفترة الانتقالية، وطرق معالجة المسائل الأمنية المعقدة وغيرها من المسائل الخلافية.

وفي إطار التحضير لهذا الاجتماع – الذي كنا نأمل أن يتخذ شكل الحوار السياسي وأن يعقد قبل أسبوع من

موعد إجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه – فقد تشاورت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشكل وثيق مع جميع الأحزاب والمجموعات الليبية الرئيسية، إلى جانب التشاور مع الحكومة والمبعوثين الخاصين إلى ليبيا بشأن الترتيبات والنتائج المحتملة. وقد تم تسريب بعض النسخ الأولية للوثائق التحضيرية، علاوة على تشويهها وإساءة فهمها من قبل بعض وسائط الإعلام. والأهم من ذلك أن بعض المشاركين الرئيسيين الذين استجابوا للدعوة في بادئ الأمر، قد أبدوا ترددا في المشاركة في حدث يرون أنه لم يأت في الوقت المناسب وأنه قد يخدم مصلحة خصومهم السياسيين.

وقد قللت أكثر المسائل الخلافية التي أثارتها وسائط الإعلام – التي تحوّل بعضها إلى تشهير بي – إمكانية إجراء حوار قبل الانتخابات البرلمانية. وعليه، فقد قررت، بعد التشاور مع المبعوثين الخاصين الدوليين، إرجاء عقد اجتماع بغرض الحوار السياسي. وللأسف، فقد ضاعت هذه الفرصة. ومع استمرار المواجهات المسلحة الجارية الآن، قد يصبح من الصعب جدا الدفع بهذه القوات المتصارعة إلى مائدة الحوار. وقد دعت الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية أو الإقليمية الأخرى إلى وقف أعمال العنف. وما تزال البعثة تواصل إجراء اتصالات مع مختلف الأطراف والمجموعات في مسعى منها لوقف التصعيد.

ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة، استأنفت البعثة حضور جلسات محاكمة سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي و ٣٥ من الأشخاص الآخرين المرتبطين بالنظام السابق في طرابلس. وما تزال المحاكمة حتى الآن تنظر في المسائل الإجرائية المتعلقة في المقام الأول بحق المتهمين في الحصول على محامي الدفاع. وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد على ضرورة كفالة التمثيل القانوني المناسب لجميع المتهمين، فضلا عن إتاحة إمكانية الوصول الكامل لمحامي الدفاع إلى موكليهم وإلى ملفات قضاياهم.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي ما يزالان غير قادرين على الوصول إلى المستشار القانوني الذي يمثلهم أمام المحكمة الجنائية الدولية. وهذا أمر يبعث على القلق بشكل خاص بالنظر إلى قرار دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الصادر في ٣١ أيار/مايو الذي أيد قبول القضية ضد سيف الإسلام القذافي. وقد أيدت المحكمة وجوب تسليم ليبيا سيف الإسلام القذافي، في ذات الوقت الذي أشارت فيه إلى أنها تنظر في قضية السيد السنوسي أيضا. وما تزال ليبيا ملزمة بالتعاون مع المحكمة.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة اليوم لتوجيه الانتباه إلى المحنة المستمرة للعدد المتزايد من المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين الذين ما زالوا يخاطرون بحياتهم في تلك الرحلة البحرية المحفوفة بالمخاطر، سعيا للوصول إلى أوروبا من ليبيا. وعلاوة على ذلك، فإن الآلاف من المهاجرين في ليبيا لا يزالون يواجهون على نطاق واسع الاحتجاز لفترات طويلة دون أن تتوفر لهم أي وسيلة للطعن في احتجازهم عادة. وعلاوة على ذلك فإنهم يحتجزون في ظروف رديئة للغاية، تتسم بالاكتظاظ المزمن وانعدام الظروف الصحية الأساسية. وهناك أيضا سوء المعاملة وممارسات استغلال عمالتهم.

وما لم يتوفر إطار للحماية اللازمة في ليبيا، فإن من شأن ممارسة الاحتجاز هذه أن تشجع على الاتجار بالبشر نحو أوروبا. وقد أصبح جليا أن تدابير مراقبة الحدود ليست كافية لمعالجة هذه المسألة، وأنه يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من ممارسات الاحتجاز هذه، فضلا عن تحسين الأوضاع في مراكز الاحتجاز. وعلاوة على ذلك، فإن من الضروري إضفاء الطابع الرسمي على دور مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وينبغي أيضا الشروع في عملية تسجيل اللاجئين وتحديد أوضاعهم دون تأخير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ميتري على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في ليبيا.

السيد عبد العزيز (ليبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن تترأس سيدي هذه الجلسة الهامة. وأود بداية أن أعرب عن عميق شكرنا لكم ولأعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس في هذه المرحلة الحرجة التي تمضي فيها تطورات الأحداث في ليبيا بسرعة فائقة.

وأود أيضا أن أشكر جميع الشركاء الدوليين والبلدان والمنظمات الإقليمية على الدعم الذي يقدمونه إلى ليبيا، وعلى تعيينهم المبعوثين الخاصين إلى بلدنا. وتحت قيادة السيد طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فقد اضطلعت البعثة بأعمال عظيمة في بيئة حافلة بالتحديات. ونعرب عن تقديرنا العميق لتلك الرسالة المشجعة للغاية التي نقلها إلينا الأمين العام، ولمشاركته الشخصية. ونتوجه بالشكر الخاص إلى الاتحاد الأوروبي، على دعمه السياسي والتقني، وإلى جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، واتحاد المغرب العربي، على اعتماد العديد من القرارات التي أعربت فيها عن تأييدها القوي للعملية الديمقراطية في ليبيا.

الهدف من مشاركتي اليوم أن أقدم إلى المجلس صورة واقعية صادقة عن الحالة في ليبيا، بدون أي تنميق.

وبدءا من الجوانب الإيجابية لتلك الصورة، أود أن أقول إن العالم في عام ٢٠١٢ أشاد بالانتخابات الحرة والنزيهة لاختيار أعضاء المؤتمر الوطني العام، بعد ٤٢ سنة من القمع. وشُكلت حكومة انتقالية، جاءت بعدها الحكومة المؤقتة الحالية. وأصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً تاريخياً اعتبر قرار المؤتمر الوطني العام تكليفَ حكومةٍ جديدة لاغيا وباطلا، فأكدت بذلك شرعية الحكومة الحالية، كما أكدت في الوقت نفسه استقلالية السلطة القضائية. خلال السنوات الستين الماضية، لم يحدث ذلك سوى مرتين، مرة خلال فترة الملكية، عندما أصدرت المحكمة العليا قراراً، ضد رغبة الملك، بحل البرلمان، والمرة الأخرى هي الآن مع هذا القرار الثاني الذي اتخذته السلطة القضائية، وأعاد بالفعل عمل الحكومة إلى مساره الصحيح.

سارت عملية انتخاب أعضاء اللجنة المسؤولة عن صياغة الدستور بصورة جيدة، وقد بدأوا الآن العمل في صياغة مشروع الدستور. وأجريت مؤخراً، كما ذكر السيد متري، انتخابات البرلمان الجديد، بغض النظر عن نسبة المشاركة. ونأمل بشدة أن تكتمل العملية في وقت قريب وأن تعلن النتائج قبل نهاية الشهر.

لقد بدأت تتضح معالم خريطة طريق أولية للعملية السياسية. وبدأت الانتخابات البلدية في المدن الرئيسية لإرساء ثقافة اللامركزية في الإدارة المحلية.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالجوانب السلبية، هناك عدد من التحديات والعناصر السلبية التي تمثل أخطارا جسيمة تهدد التحول الديمقراطي في ليبيا، بل تنذر في الواقع بإمكانية الانحدار إلى وضع الدولة المنهارة، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب بعيدة الأثر ليس على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضا على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

وأود أن أتطرق إلى هذه العوامل المعوقة حتى يتسنى لأعضاء المجلس أن يدركوا مدى صعوبة التحول في ليبيا في الوقت الحاضر.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتحديات الاجتماعية.

من هذه التحديات، أولا، المشاكل السائدة المتعلقة بالأشخاص المشردين داخل البلد، واللاجئين الليبيين خارج البلد؛ ثانيا، النزاعات القبلية التي تغذيها الارتباطات الوثيقة مع الجماعات المسلحة؛ ثالثا، هروب الموارد البشرية إلى الخارج بسبب الخوف من الملاحقة القضائية، وكذلك نتيجة لقانون العزل السياسي غير العادل؛ رابعا، الموقف السلبي الواضح

للرأي العام وعدم كفاية انخراط الجمهور، على الرغم من وجود الآلاف من منظمات المجتمع المدني المسجلة؛ خامسا، أزمات الثقة بين الشعب والحكومة، وبين الحكومة والمؤتمر الوطني، وبين المؤتمر الوطني والشعب، الأمر الذي يعوق العملية السياسية؛ سادسا، عدم وجود إستراتيجية إعلامية من أجل حشد دعم السكان المحليين.

وفيما يتعلق بالتحديات الاقتصادية، أشير، أولاً، إلى تدهور الحالة الاقتصادية الذي يعزى بصورة رئيسية إلى انخفاض إنتاج النفط وصادراته. ولعل المجلس يذكر أن موانئ تصدير النفط كانت تسيطر عليها جماعة مسلحة لما يقرب من ١١ شهرا. فخسرنا من جراء ذلك أكثر من ٣٠ بليون دولار. لم تتمكن الحكومة من اللجوء إلى رد فعل عسكري، بالنظر إلى حقيقة أنها تفتقر إلى الأدوات الكافية للقيام بذلك. وقررت الحكومة اتباع نهج التفاوض السلمي من أجل حل هذه المشكلة.

وتشمل التحديات الأخرى المماثلة، ثانيا، عجز الحكومة عن تأمين الخدمات الأساسية للسكان المحليين، وثالثا، ارتفاع معدل البطالة بين الشباب، إلى درجة أنهم بدؤوا ينضمون إلى الجماعات المسلحة لكي يحصلوا على بعض الدخل.

أما فيما يتعلق بالتحديات السياسية، فأولاً، هناك صراعات سياسية بين الأحزاب السياسية. بعضها يقف خلف راية بناء الدولة وسيادة القانون. والبعض الآخر يقف وراء راية أيديولوجيته الخاصة، وليس راية بناء ليبيا.

ومن التحديات السياسية الأخرى، ثانيا، الافتقار إلى الحوار الوطني الجاد وبرامج ومبادرات المصالحة الوطنية القابلة للصمود؛ وثالثا، الآثار السلبية المترتبة عن قانون العزل السياسي. وأعتقد أن ذلك القانون كارثي، لأن الغرض الرئيسي منه هو العزل، لا الإدماج. الكثير من التكنوقراط الليبيين، الذي تلقوا التدريب على مدى ثلاثة إلى أربعة عقود، لا يرتبطون أيديولوجياً بالنظام السابق، ولكنهم تعرضوا للتهميش بموجب ذلك القانون، ولم يعد بوسعهم أن يسهموا في العملية السياسية في البلد.

بالإضافة إلى ذلك، قامت مجموعة من المحامين بمحاولات خلال الأشهر القليلة الماضية لتقديم مقترحات بإلغاء ذلك القانون أو تعديله. وقامت عناصر عسكرية غير منضبطة بتهديد القضاة، قائلة لهم إن حياتهم في خطر إنْ اتخذوا ذلك القرار. تلك هي الحالة.

فيما يتعلق بالتحديات العسكرية، لم يتحقق إنشاء لا قطاع الدفاع ولا قطاع الشرطة خلال السنوات الثلاث الماضية. ثانيا، هناك صراعات مسلحة بين الجماعات المسلحة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب أهلية، على نحو ما شهدناه في الأيام الخمسة الماضية. إنه صراع بين من يهدفون إلى بناء دولة تقوم على سيادة القانون والحوكمة القابلة للحياة وبين من يعارضون تلك العملية. إنهم يريدون إمارات صغيرة يحكمها أمراء حرب ذوو توجه إيديولوجي؛ ولا يريدون أن تُبنى الدولة كما ينبغي لها أن تُبنى. ما يقولونه خطأ بيّن؛ الانطباع هو أن الجماعات العسكرية تقتتل من أجل السلطة. وهذا هو السبب في أننا نحاول أن نرى كيف يمكننا القيام بالوساطة بين هذه المجموعات حتى نكفل وقف الأعمال العدائية، ومن ثم نأتي بهم إلى الطاولة للتفاوض على التوفيق بين مواقفهم.

ثالثا، وقعت هجمات على البنية التحتية المدنية تهدف إلى تشويه سمعة الحكومة وتحريض الشعب عليها. رابعا، توجد جماعات متطرفة، ذات صبغة دينية، تملك من القدرات ما لا تملكه الحكومة. فإذا كانت الحكومة لا تملك الأدوات اللازمة، فكيف يمكن إلقاء اللوم عليها لعدم القدرة على مواجهة التهديد المتنامي الذي تمثله الجماعات المسلحة التي لا هم لها سوى الوقوف ضد العملية الديمقراطية؟

وهناك أيضا تحديات أمنية. أولا، هناك تدهور في الحالة الأمنية نظرا لوجود الملايين من قطع الأسلحة الصغيرة والثقيلة.

وثانيا، هناك عدد متزايد من الأفراد المتطرفين والجماعات المتطرفة ممن يهددون ويروعون المدنيين والعسكريين على السواء، ويرتكبون أخطر الجرائم من الخطف للحصول على فدى، وقتل واغتيال الناشطين السياسيين والمحامين والصحفيين وأفراد الشرطة والجيش والقضاة والمدعين العامين. وبالأمس تم اغتيال عضوة في المؤتمر الوطني في مدينة درنة، الخاضعة بالكامل لسيطرة جماعة متطرفة ذات صبغة دينية. وثالثا، ليس هناك نظام قوي وفعال وإنساني في مجال العدالة الجنائية. وما من أحد يمكنه أن يتكلم عن حماية المؤسسات الديمقراطية في ظل غياب نظام إنساني وفعال للعدالة الجنائية قادر على حماية حقوق الأفراد وحرياتهم. ولم نصل إلى تلك المرحلة بعد. رابعا، لا تزال بعض مراكز الاحتجاز خارج نطاق سيطرة الحكومة.وخامسا، إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والهجرة غير القانونية وتهريب السلع المدعومة، على النحو الذي أشار إليه صديقي العزيز، السيد طارق متري، لا يزال يشكل مشكلة بالغة الخطورة، ليس بالنسبة إلى ليبيافحسب، ولكن بالنسبة إلى البلدان المجاورة، ولا سيما تلك البلدان الواقعة شمال البحر الأبيض المتوسط.

وإن أصبحت ليبيا دولة فاشلة، مختطفة من قبل الجماعات المتطرفة وأمراء الحرب، ستكون النتائج بعيدة الأثر وربما تكون خارجة عن سيطرتنا.فأولا، أعتقد أنها قد تؤجج النزاعات ومحاولات الانفصال في البلدان المجاورة. كما أنها قد تكون عنصرا سلبيا فيما يتعلق بتكثيف تهريب الأسلحة بصورة غير مشروعة، مما يؤجج النزاعات الداخلية في البلدان المجاورة. وأعتقد أن ليبيا قد تصبح مركزا للمتطرفين والجماعت المتطرفة ذات الصبغة الدينية، ولا سيما في الجزء الشرقي من ليبيا. ولا نستطيع أن ننكر حقيقة أن المتطرفين ليسوا ليبيين فقط؛ فبعضهم من المغرب والجزائر وسوريا. ناهيك عن حقيقة وأن هناك شائعات بأن المتطرفين، نظرا إلى حقيقة وجود حاجة ماسة إلى السيطرة على تلك العناصر، يشجعون الآن آخرين ممن يقاتلون في سوريا على العودة إلى ليبيا نظرا لوجود فجوة أمنية، وبالتالي يمكن أن تكون ليبيا بيئة مواتية جدا، وهو ما يمكن أن يكون مصدرا لزيادة الاضطراب، ليس بالنسبة لليبيا فحسب، بل وللبلدان المجاورة.

ألا يعتقد أعضاء المجلس أن هذه العوامل، التي تدل على أن ليبيا تسير في اتجاه أن تصبح دولة فاشلة، ستسوغ مشاركة أقوى وفعالة واستراتيجية بدرجة أكبر لمجلس الأمن في الشؤون الداخلية الليبية؟ إذا كان الأمر كذلك، ما الذي يمنع مجلس الأمن من الارتقاء إلى مستوى توقعات الشعب الليبي في العيش بسلام ومواصلة عمليته الديمقراطية الوطنية في بيئة أكثر سلما؟ تبذل الحكومة الحالية جهودا هائلة للتفكير بصورة استراتيجية على مستوى العمليات وجمع كل أصحاب المصلحة معا من أجل إجراء حوار وطني واعد، ولكن الوسائل المتاحة للحكومة محدودة للغاية، ناهيك عن الاتجاه السلبي السائد فيما بين بعض الفئات والأفراد المعارضين للعملية الديمقراطية. وبالنظر إلى حقيقة أن ليبيا لا تزال تخضع للفصل السابع، فإن مجلس الأمن يمكنه أن يوفر الإطار القانوني من أجل رفع مستوى وفعالية المشاركة الدولية في الشؤون الليبية من أجل تحقيق مزيد من الاتساق مع العملية السياسية وجهود إعادة الإعمار.

وأقول بثقة إن هناك اختلالا خطيرا بين المشاكل الحالية والناشئة والصعوبات في ليبيا، من ناحية، وما يقدمه المجتمع الدولي، من ناحية أخرى. ويجب تصحيح ذلك الاختلال تحديدا من أجل تحقيق الإنصاف في الحالة الليبية. وينبغي إنشاء بعثة للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات في ليبيا، مع التركيز على توفير دعم هيكلي وتشريعي ملموس فيما يتعلق ببعض المجالات ذات الأولوية التي نعتقد أنها الأساس لبناء سيادة القانون والحوكمة القابلة للاستمرار.

أولا، من الضروري بناء قوات الأمن الوطني مع التركيز بوجه خاص على إنشاء قوات عسكرية كفؤة وقوة شرطة وهيكل استخبارات. ومن المهم بنفس القدر أن تكون هناك

مشاركة فعالة في عملية تجريد الجماعات المسلحة والأفراد من السلاح. ومن المهم للغاية اتباع ما يسمى بالنهج التدريجي في هذه العملية، حيث أن لنزع سلاح الجماعات العسكرية بعدين.هناك بعد سياسي، يجب أن نعمل عليه كحكومة، وهناك بعد تقني، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعدنا فيه إما على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد العالمي.

ثانيا، ينبغي أن تسهم في حماية حقول النفط وموانئ تصدير النفط والمطارات المدنية. من شأن هذا أن يضمن التدفق العادي للنفط وإيراداته، فضلا عن حماية المواقع الاستراتيجية الأخرى. ونحن نؤمن بما يسمى الحماية المشتركة. لم يتلق الليبيون ما يكفي من التدريب لتكون لديهم القدرة على حماية تلك المواقع بأنفسهم. وأحد الأمثلة على ذلك هو حقيقة أنه، قبل ١٢ شهرا، عندما كانت الموانئ النفطية خاضعة للسيطرة، كنا نضخ ١,٥ مليون برميل يوميا. وعندما توقف إنتاج النفط، انخفضت هذه الكمية إلى ما بين ٠٠٠ ٢٥٠ و ٠٠٠ ٣٠٠ برميل يوميا. لا يزال عدم حماية حقول النفط والموانئ التي نصدر من خلالها النفط يمثل مشكلة خطيرة. ونحن لا نطلب التدخل العسكري لحماية النفط، ولكننا بحاجة إلى أفرقة، وخبراء وأشخاص مدربين للعمل مع الليبيين لفترة زمنية معينة فيما يسمى التدريب في الموقع لليبيين ليتسنى لهم تعلم كيفية حماية هذه المواقع الاستراتيجية.

ثالثا، ينبغي أن تسهم في بناء المؤسسات وتحسين أداء الإدارة العامة، إلى جانب وضع آليات مكافحة الفساد. وكما يعلم المجلس، فإن ليبيا قد وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وصدقت عليها، ولكن التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها شيء والتنفيذ شيء آخر. ونحن بحاجة إلى إصلاح تشريعي وهيكلي وهيئة مستقلة يمكنها فعلا العمل بجد للبدء في السيطرة على الممارسات الفاسدة التي شهدناها إبان النظام وخلال فترة السنوات الثلاث الماضية.

رابعا، ينبغي أن تسهم في إصلاح نظام العدالة الجنائية، الذي، كما ذكرت، يعد أيضا أساسيا للمؤسسات الديمقراطية وحلماية حقوق الأفراد والجماعات.

خامسا، ينبغي أن تقدم الدعم إلى البلدان المجاورة فيما يتعلق بأمن الحدود. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ المجلس بأن البلدان المجاورة – بدءا من الجزائر وتونس وتشاد، والنيجر، والسودان، ومصر – اجتمعت بمناسبة المؤتمر الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز في الجزائر. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يجتمع فيها ممثلو البلدان المجاورة معا على المستوى الوزاري ويتخذوا قرارا بالتفكير في الحالة في ليبيا، وكيف يمكنهم إضافة قيمة لمساعدة الليبيين. وبالنظر إلى حقيقة فهم البلدان المجاورة لخصوصية المشاكل وإدراكها للآثار السلبية لما يجري في ليبيا عليها، فإنني أحييهم على تلك المبادرة، التي تمت متابعتها بمناسبة مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي.

ومؤخرا، تكرمت تونس بدعوة وزارات الخارجية في البلدان المجاورة للاجتماع، وتم إصدار إعلان قوي.

من الناحية الأساسية، قرر الوزراء إنشاء لجنتين، لجنة معنية بشؤون الأمن، ولجنة معنية بالشؤون السياسية لمتابعة الأمور في ليبيا، ولكي يتبينوا الكيفية التي يمكنهم بها إضافة قيمة في مساعدة الليبيين في عمليتهم الديمقراطية.

سادسا، بالنظر إلى كون جامعة الدول العربية تعتزم تولي القيادة في عملية الدخول في حوار وطني ومصالحة وطنية بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الوزارية المؤلفة من البلدان المجاورة، فإنه يمكن للبعثة أيضا أن توفر دعما مجديا لتلك العملية. إن النشر السريع لهذه البعثة، إن امكن ذلك، بتعاون وتنسيق وثيقين مع المنظمات الإقليمية، سيمكن بالتأكيد البلد من التحرك قدما سعيا إلى المزيد من التحول الديمقراطي المجدي، والتوزيع المنصف للثروة، واعتماد الدستور بتوافق الآراء، ونزع أسلحة المجموعات المسلحة وتوطيد دعائم

سيادة القانون والحكم الصالح. وفي الوقت نفسه إذا ما قُدر لهذه البعثة أن ترى النور، اعتقد أنها ستضع نموذجا يُحتذى به وستسطر قصة نجاح لمشاركة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

في الختام، أود أن أناشد مناشدة مخلصة مجلس الأمن أن يأخذ قضية ليبيا على محمل الجد قبل أن يفوت الأوان. إن تناول المهمة بتصميم ودعم مستدام من أجل العملية السياسية في ليبيا من شأنه يقينا أن يؤتي ثماره في النهاية. أننا نتناول بلدا يبلغ عدد سكانه ٦,٥ مليون نسمة يعيشون في مساحة تبلغ ١,٨ مليون كيلومتر مربع، مما يجعله سابع أكبر بلد في العالم من حيث المساحة ورابع أكبر بلد في أفريقيا من حيث احتياطيات النفط، إذ يبلغ ما لديه من ذلك الاحتياطي ٤١,٥ مليار برميل. ولديه إمكانيات هائلة، ليس فقط بالنسبة للشعب الليبي، بل أيضا بالنسبة لجيراننا وشركائنا. ومن البديهي أن أبناء الشعب الليبي مسؤولون عن تقرير مصيرهم بأنفسهم، إيمانا منهم بمستقبل مشرق، ولكننا لا نستطيع تحقيق ذلك لوحدنا. أننا بحاجة إلى شراكة مع تضامن تتجاوز المصالح القومية. بل أود أن أكرر بأننا لا نطلب أي تدخل عسكري. بل ننشد الاستقرار ومبادرات لبناء المؤسسات من جانب مجلس الأمن. تلك هي الطريقة الوحيدة التي تمكن الدولة من التصدي للتحديات التي أمامها.

أشكر رئيس مجلس الأمن على منحي هذه الفرصة كي أنقل لأعضاء المجلس الحالة بالضبط في ليبيا وما يتوقعه الشعب الليبي من المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد أي متكلمين آخرين في القائمة. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥